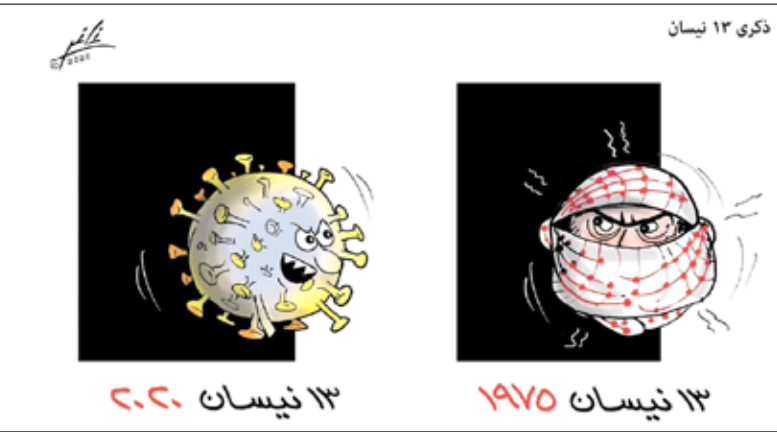




## عن كاريكاتور «الجمهورية» وصمت القضاء اللبناني: التشبيه في غير محله يجرّح!



**في** الرابع عشر من نيسان ٢٠٢٠<sup>(١)</sup> في الذكرى الخامسة والأربعين على اندلاع «حرب السنّتين» (١٩٧٥ - ١٩٧٦) - فاتحة «الحرب الأهلية» في عداد حروب أخرى كثيرة لم تقتصر المشاركة فيها على الأهل والجيران الأقربين -

نشرت صحيفة الجمهورية على صفحتها الأخيرة رسمًا كاريكاتوريًا ارتأى صاحبه أن يُحاكي فيه أمس باليوم، فرمز إلى ١٣ نيسان ١٩٧٥ بوجه عبوس، مُقطّب الحاجبين، مُقنّعًا بكوفيّة حمراء، ورمز إلى ١٣ نيسان ٢٠٢٠ برسم تشبيهيّ لفيروس كورونا، مُساويًا بين اليّد الفلسطينية في اندلاع حروب لبنان، وبين الفيروس المسؤول عن الجائحة التي تعمّ العالم اليوم.

ما إن سار الرسم الكاريكاتوري في التداول حتى توالى المواقف المستنكرة - ولا سيّما أن صاحب الرسم، على ما تبين، من أصحاب السوابق، وأن هذا الرسم لم يكن فعلته الشنيعة الأولى - ثمّ كان، في اليوم التالي، أن نشرت

<sup>(١)</sup> كان ذلك في الرابع عشر لأنّ الصُحف اللبنانيّة احتجت عن الصدور في الثالِث عشر بمناسبة عيد الفصح لدى الطوائف التي تتبع التّقويم الغربي.

الصَّحيفةُ المَذكورةُ في مَعْرِضِ تَعْلِيْقِهَا على ما أَثَارَهُ الرَّسْمُ من استنكار، — أنْ نشرتْ تَوْضِيْحًا مُشَوِّشًا مُلْتَبِسًا حَمَالًا أَوْجِهَ لَا يُسْمَنُ وَلَا يُغْنِي، وانتهى الأمر عند هذا الحدِّ... أو في الحقيقة لم ينته!

لم ينته الأمر، إذ إنَّ الصحيفةَ الناشرةَ اعتبرتْ أنَّ الرسمَ لا يُلْزِمُ مسؤوليَّتها المعنويَّة، وأنَّه موقفٌ شخصيٌّ «يُعْبَرُ عن رأيِ الفنان الأستاذ...»، وأنَّها، بناءً عليه، مُجَرَّدُ حَامِلٍ لَهُ وناقل! وهذا بذاته عُذْرٌ أَقْبَحُ مِنْ ذَنْبٍ... ولم تَنْتَهِ الحَرْبُ.. بدليل الرَّسْمِ نَفْسِهِ...!

لا يحتاج الواحد منا، والواحدة، أن يكون مُحيطًا بوقائع الحروب اللبنانية، وبالأدبيَّات التي حرَّضتْ، — أو برَّرتْ، — ما ارتكبتْ خلالها من مجازر، ليحُدِّس

... وأخشى ما تخشاه «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية» أن يُضْمَرَ التحامل على الفلسطينيين، وتحميلهم دون سواهم المسؤولية عن حروب لبنان، اتِّهَامًا استباقِيًّا للاجئين آخرين عما ينزل اليوم بلبنان من نكبات...

أنَّ تشبيه «الفلسطيني» بفيروس كورونا تشبيهٌ يحتمل التأسيس في تلك الوقائع والأدبيَّات، ولا يحتاج كذلك إلا إلى القليل القليل من الثقافة العامَّة لينتهي إلى عِلْمِهِ

بأنَّ المجازرَ الكُبرى في التاريخ المعاصر، من الهولوكوست في ألمانيا إلى مجزرة التوتسي في رواندا مُرورًا بسربرنيتشا في البوسنة والهرسك إنَّما ساهم في تهوينها على مُرتكبيها، — بل إنَّما ساهم في اجتراح الأسباب المُوجِبَةِ لهم لارتكابها — ما أَخَذَ بِهِ هؤُلاءِ المُرتَكِبُونَ — الآمرونَ منهم والمأمرونَ — مِنْ تشابيه حاطَّةٍ مِنَ الكرامة البشرية، ومُزريَّةٍ بها إلى مرتبة الهوامِّ والحشرات والطواعين والأوبئة...!

ليس من شأن «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية» أن تُنصَّبَ نفسها قضاءً يُحاكُمُ النَّوايا وخبايا الصدور، غير أنَّ هذا التَّوَرُّعَ لا يحول بينها وبين أن تستشِفَّ وراء أحد أركان التشبيه الذي يقوم عليه الرسم الكاريكاتوري موضوع هذا البيان كنايةً قد تكون بجسامة التشبيه نفسه.

فبلحاظ الممارسات والتعبيرات التمييزيَّة التي يتعرَّض لها جمهور اللاجئين في

لبنان – سواء أكان هؤلاء اللاجئين فلسطينيين أم سوريين أم من أصولٍ ومآتٍ أخرى – والتي يُقَصَّرُ القضاء اللبنانيُّ المرَّةَ تلو الأخرى في ملاحقتها، أخشى ما تخشاه المبادرة أن يُضْمِرَ التحامل على الفلسطينيين، وتحميلهم دون سواهم المسؤولية عن حروب لبنان (علماً أنَّ «منظمة التحرير الفلسطينية» بادرتُ مطالعَ ٢٠٠٨ إلى الاعتراف بقسطها من المسؤولية) – أن يُضْمِرَ اتِّهَامًا استباقياً للاجئين آخرين عما ينزل اليوم بلبنان من نكبات؛ علماً أنَّ اتِّهَامَاتٍ من هذا القبيل سيقَّتْ بحقَّ اللاجئين السوريين وتُساق على ألسنةٍ رسميين يتَبَوَّؤون أعلى السُّدَدِ والمناصب.

لعله ألا يكون كذلك ولكنَّ سوء الظن، في بعض الموارد، من حُسنِ الفِطن، والأرجح أنَّ ما نحن فيه هو من تلك الموارد.

إنَّ «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية» تُجَدِّدُ دعوتها لمن يُشاركونها هذه الهواجس إلى المُضيِّ قدماً في إدانة الممارسات والتعبيرات التمييزية – ولو بالكلمة والإشارة – وتُجَدِّدُ دعوتها للقضاء اللبنانيِّ إلى ملاحقة هذه الممارسات والتعبيرات – من أيِّ كائِنٍ مَنْ كان صدرتُ، وتحت أيِّ عنوانٍ وُضِعَتْ – فلا يُقالُ، يَوْمًا، بأنَّ القضاء رأى وسمِعَ وسَكَّتَ، وأنَّه، استِطْرادًا، شريكٌ فيها!

